

وفق تقديرات 2015، وهي بلا شك نسبة ضئيلة جداً، وتدلل على اتجاه انكماش في الاقتصاد السعودي في المرحلة المقبلة. ويذكر البيان، ضمن إيرادات عام 2015، أن إيرادات الاستثمار بلغت 37 مليار ريال (ما يعادل 9,8 مليارات دولار)، دون إيضاح إذا ما كان هذا العائد على الاستثمار الداخلي أو الخارجي. وإذا كانت السعودية تمتلك صندوقاً سيادياً تقدر استثماراته بنحو 750 مليار دولار، فهل يعقل أن يكون عائده السنوي 9,8 مليارات دولار، أي بنسبة 1,3% فقط؟ وإذا افترضنا أن هذا هو العائد الفعلي للاستثمارات الخارجية، فماذا عن الاستثمارات المحلية؟

اسئلة عن حجم الاعباء وتوزيعها

كذلك يؤخذ على بيان الموازنة الغموض، فلا يعلم المواطن السعودي كيفية تدبير العجز المالي المتصاعد، الذي سيبلغ هذا العام نحو 87 مليار دولار، ولا يعلم بالتالي كيفية تدبير خدمة الدين المتصاعدة أيضاً، وما سبترتب عليه جراء ذلك من أعباء مباشرة، على شكل ضرائب ورسوم، أو غير مباشرة، على شكل خفض الإنفاق على الخدمات العامة وبرامج الدعم المختلفة. ولم يصاحب عرض الأرقام الإجمالية للموازنة توضيحاً للخطة العامة للدولة، سواء على المستوى السنوي أو الخمسي أو غير ذلك. وقفز الدين العام في 2015 إلى 142 مليار ريال، مقارنة بـ 44 مليار ريال في عام 2014. وسيزيد أساس الدين العام بقيمة عجز موازنة 2016، أي بنحو 326,2 مليار ريال، ليصل مع نهاية عام 2016 إلى نحو 468 مليار ريال. وفيما ذكر بيان الموازنة أن العجز سيجري تدبيره من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، مع زعم أن ذلك لن يؤثر بمعدلات السيولة وبالتالي تمويل أنشطة القطاع الخاص، فإن هذا الزعم غير واقعي على الإطلاق، فلا ريب أن زيادة الاقتراض الداخلي من قبل الحكومة يزامم اقتراض القطاع الخاص، ويرفع كلفته. وتبقى الأسئلة معلقة حول مصادر الدين وكلفته الحقيقية.

إجراءات من شأنها أن تثير غضب المواطن العادي، لكن مع انهيار أسعار النفط، الذي تتحمل الرياض مسؤولية كبيرة عنه، ضغطت حكومة الملك سلمان لإجراء تغييرات كبيرة، حيث يرأس ولي ولي العهد ووزير الدفاع، محمد بن سلمان، لجنة عليا للاقتصاد، وأولويتها تقليص القطاع الحكومي وتعزيز القطاع الخاص، ودفع أعداد إضافية من السعوديين للعمل فيه. وأنشأت هذه اللجنة مكتباً جديداً لإدارة المشروعات الرامية إلى خفض ميزانيات الإدارات الحكومية وفرض ضرائب على الاستهلاك، أبرزها ضريبة القيمة المضافة.

وأعلنت الحكومة، يوم الاثنين الماضي، رفع أسعار سلع استهلاكية رئيسية، أبرزها الوقود، بنسب تصل إلى 67%؛ علماً بأن رفع كلفة الطاقة يرفع المعدل العام للأسعار. كذلك تعهدت الحكومة بخفض فاتورة رواتب القطاع العام، دون الإفصاح

لا يعلم المواطن ما سبترتب عليه من أعباء مباشرة وغير مباشرة

عن كيفية تنفيذ هذا التعهد، في بلد تعمل غالبية أبنائه لدى الدولة. ومع تطبيق التوجهات الاقتصادية المعلنة لبيان الموازنة، ستتسع رقعة الفقراء والعاطلين من العمل، ما يوسع الهوة بين الحماية الاجتماعية المتقلصة والحاجة المتزايدة إليها.

إهمال الاستثمارات العامة

ومن الملاحظات الأبرز على بيان الموازنة الأخير، غياب الإشارة إلى أية مبالغ مرصودة للاستثمارات العامة، إذ يترك البيان أمر الاستثمارات للتوقعات وليس الحسم، كأن «يتوقع» أن تواصل صناعات التنمية الحكومية ممارسة مهماتها في تمويل المشاريع المختلفة بقرابة 50 مليار ريال. وإذا ما افترضنا أن هذه المبالغ ستنفق بالفعل خلال عام 2016 على مجالات الاستثمار المختلفة، فهي لا تمثل سوى نحو 2% من الناتج المحلي البالغ 2,4 تريليون ريال،

المملكة لمصلحة مواطنيها، يأتي بالتزامن مع تزايد إنفاق الرياض الفلكي على العدوان الذي تقوده على اليمن، ودعمها للمتمردين في سوريا، وهو إنفاق يصعب تقدير حجمه بشيء من الدقة. وفيما يُقدَّر أن العدوان العسكري على اليمن وحده كلف 5,3 مليارات دولار حتى الآن، لحظت ميزانية 2016 إنفاقاً على المجالات العسكرية والأمنية يصل حجمه إلى 57 مليار دولار. وغني عن القول أن إنفاق السعودية على نشر التطرف الديني، بغرض التعبئة اللازمة لخوض هذه الحروب، يسعر الاضطراب الاجتماعي في المملكة نفسها، خصوصاً مع الزيادة في تركيز الثروة وتعميم الفقر، وإعطاء الرياض أهمية أقل لإنجاز مشروعات البنية التحتية، بدءاً من إنشاء مدارس ومستشفيات وخطوط للسكك الحديدية وطرق ومطارات، وصولاً إلى تشييد سلسلة من المدن الرياضية الحديثة، التي من شأنها أن تصرف الشباب السعودي عن اهتمامات ونشاطات تقلق نظام الحكم.

محمد بن سلمان: قائد العدوان والإصلاحات

سعت الرياض، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، إلى تقليص العبء الاجتماعي على مالياتها العامة من خلال دفع مزيد من السعوديين للعمل في القطاع الخاص، عبر قوانين «السعودة» التي فرضت نسباً محددة من الموظفين المحليين على المؤسسات، كما عبر خصخصة مرافق عامة، وإعطاء المزيد من الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن هذه المساعي لم تحقق إلا نجاحاً جزئياً، إذ بقي نمو القطاع الخاص مرتبطاً بشدة بالإنفاق الحكومي والعقود الحكومية، ولا يزال غالبية السعوديين يعملون في القطاع العام. ومع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال العقد الماضي، بعد تراجع أوصولها لـ 10 دولارات للبرميل في 1999، تددت قوة الدفع لهذه المساعي، وزاد الإنفاق الحكومي كثيراً، وتبخرت الجهود الأولية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على ريع النفط. وقاوم آل سعود مراراً تطبيق



ألسحب قواتها

زار العراق)، وقال: «نحن نطلب منها أن تعلن فوراً أنها ستسحب من الأراضي العراقية، وأن تحترم السيادة العراقية». ورأى رئيس الحكومة العراقية أن «القوات التركية لا تقاوت داعش، وما من سبب يجعل الحكومة التركية ترسل مدربيها إلى مناطق عميقة داخل الحدود العراقية مثل الموصل لكي تعرض مدربيها للخطر، بل هناك معسكرات تدريب أمنة تقع في مناطق أخرى». وفي هذا السياق، أشار إلى أن «داعش على حدودكم من الجانب السوري وأنتم لا تقاوتونه، هناك مسافة شاسعة بين وجود داعش في الموصل والحدود التركية، وبالتالي لا خطر على تركيا من الأراضي العراقية». من جانبه، أكد داود أوغلو «ضرورة اللقاء بين الطرفين لمناقشة هذا الموضوع»، وقال إنه «سيراجع التصريحات التركية بشأن الانسحاب»، مشيراً إلى أنه «لا

أن «مدينة الموصل ستكون المحطة المقبلة للقوات العراقية لغرض تحريرها من قبضة تنظيم داعش»، مشدداً على أن «القوات التركية الموجودة في المدينة سببت توترات كثيرة». وفي بيان صادر عن مكتبه، أشار العبادي إلى أنه «تلقى اليوم مكالمة هاتفية من داود أوغلو»، وأوضح أن رئيس الوزراء التركي «تقدم بالتهاني إلى حكومة وشعب العراق، لمناسبة إحرار النصر على داعش وتحرير مدينة الرمادي». وتمنى «تحرير كافة المناطق المحتلة، وأن يعم السلام في جميع ربوع العراق، لأن أمن وسلامة العراق ينعكسان على أمن تركيا لكونهما جارين يتشاركان الحدود». كذلك، أبلغ داود أوغلو العبادي عدم وجود نية لإبقاء القوات التركية في العراق، فيما لفت العبادي إلى أن «الحكومة التركية لم تلتزم الاتفاق على الانسحاب (مع الوفد التركي الذي

إنزال جوي عسكري على قضاء الحويجة جنوب غربي محافظة كركوك، والذي ما زال في قبضة «داعش»، مشيراً إلى اشتراك قوة عراقية - أميركية في تنفيذ الإنزال. وقال الضابط: «في الساعة 6.30 من مساء يوم الثلاثاء، قامت قوة مشتركة من جهاز مكافحة الإرهاب الوطني والقوة التكتيكية الأميركية لقضاء الحويجة»، مضيفاً أن «تلك القوة المشتركة نفذت إنزالاً، استمر لمدة 45 دقيقة، على منزل يقع خلف المعهد الفني لقضاء الحويجة وبنية المجلس البلدي واشتبكت القوة مع الإرهابيين هناك». وأشار إلى «مقتل 27 إرهابياً واعتقال 8 إرهابيين، منهم ثلاثة أجانب»، كذلك اعتقل «سلمان عبد شبيب والوالي السعودي للحويجة». وأوضح المصدر أن «القوة انسحبت من دون أي خسائر في الأرواح» (الأخبار)

للسيادة العراقية غير مبرر». في سياق متصل، تلقى العبادي مكالمة هاتفية من نظيره البريطاني ديفيد كاميرون الذي هنأه «بإحراز النصر وتحرير مدينة الرمادي»، معرباً عن

قوة أميركية - عراقية تنفذ إنزالاً في الحويجة

استعداد بريطانيا لتقديم كافة أنواع الدعم إلى العراق في حربه على الإرهاب، ومشيداً بقيادة العبادي للبلد والانتصارات على عصابات «داعش». وأكد العبادي، من جهته، أن «الوضع الحالي في مدينة الرمادي أفضل عسكرياً وأمنياً، حتى قبل سقوطها بيد تنظيم داعش». من جهة أخرى، أكد ضابط في الاستخبارات العراقية تنفيذ

توجد أي نية للقوات التركية للدعاء في العراق، وقد عبرت الحكومة التركية في بيان عن احترامها للسيادة العراقية ورغبتها في مساعدة العراق». ورأى داود أوغلو أن «أي خلاف بين البلدين سيصب حتماً في مصلحة داعش».

في غضون ذلك، جدد وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري رفضه للوجود التركي على الأراضي العراقية، مستبعداً انسحاب تلك القوات. وقال الجعفري إن «العراق سيذهب مرة أخرى إلى مجلس الأمن، إذا استمر وجود القوات التركية على الأراضي العراقية»، مضيفاً أنه «ليس هناك مشكلة أمام إجماع العرب على رفض الوجود العسكري التركي». وأشار الجعفري إلى أن «العراق سيتحرك، أيضاً، إلى مجلس التعاون الإسلامي، وعلى جهات أخرى لتحقيق الهدف الذي نسعى من أجله، حيث إن انتهاك تركيا